البناء
السنة السابعة / الجمعة / 25 آذار 2016 / العدد 2039
Seventh year / Friday / 25 March 2016 / Issue No. 2039

زيارة أوباما إلى كوبا: من الذي تراجع هافانا أم واشنطن؟

■ حميدي العبدالله

المعجبون بالغرب، وتحديداً المعجبون بالولايات المتحدة، يجادلون دائماً مؤكدين أنّ الولايات المتحدة قوة لا تقهر. وعلى الرغم من أنّ الموضوعية تفرض التسليم بأنّ الولايات المتحدة قوة عالمية تمتلك من عناصر القوة ما يجعلها الدولة الأولى في العالم، إلا أنّ مقولة إنّ الولايات المتحدة قوة لا تقهر تحتاج إلى تدقيق.

زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما، إلى هافانا، تماماً مثلها مثل الاتفاق مع إيران حول ملفها النووي، تشير إلى حدود القوة الأميركية.

مرّ أكثر من 45 عاماً على انتصار الثورة الكوبية، وطيلة هذه الفترة الممتدّة على أربعة عقود لم تتوقف جهود الولايات المتحدة وإداراتها المتعاقبة، سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، عن ممارسة كلّ أشكال التآمر والحصار والضغوط لإسقاط النظام القائم في كوبا، لكن كوبا صمدت في وجه كلّ ذلك، لم يتغيّر النظام القائم في كوبا الذي كان وراء كلّ مؤامرات وضغوط وحصار الولايات المتحدة في الغرب. فإذا كان الاعتراض على ماهية النظام الاجتماعية إنْ لجهة دور الدولة في الاقتصاد، أو ملكية وسائل الإنتاج فإنّ أيّ شيء لم يتغيّر في كوبا، وإذا كان مبرّر العداء لكوبا من قبل الولايات المتحدة عدم قبول كوبا لأن تكون حليفاً للولايات المتحدة، من هذه الناحية أيضاً ليس هناك أيّ تغيّر في الموقف الكوبي. وإذا كانت مزاعم الولايات المتحدة والغرب أنّ سبب عدائهما لكوبا وجود نظام الحزب الواحد وغياب الديمقراطية، علماً أنّ الغرب يقيم علاقات مع أنظمة العائلة الواحدة وهي أقلّ ديمقراطية بكثير من نظام كوبا، فإنّ طبيعة النظام الكوبي من هذه الناحية أيضاً لم يطلها أيّ تغيير.

في ضوء كلّ هذه الوقائع يمكن الاستنتاج بوضوح أنّ من تراجع هو الولايات المتحدة وليست كوبا. منذ البداية لم تعارض كوبا إقامة علاقات طبيعية وندّية مع الولايات المتحدة، كما أنها لم تقل مرة واحدة إنها تسعى لقلب نظام الحكم في الولايات المتحدة، واشنطن هي التي سعت وجاهرت بالدعوة إلى قلب نظام الحكم في كوبا.

اليوم عندما تقرّر الولايات المتحدة إعادة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، ويقوم رئيس الولايات المتحدة بزيارة كوبا، ويسعى إلى تطبيع العلاقات معها، وتجاوز ما يقرب نصف قرن من القطيعة، فهذا يعني أنّ الولايات المتحدة، التي هي أكبر دولة في العالم، وبمقاييس القوة العسكرية والاقتصادية، ومستوى التأثير السياسي العالمي والإقليمي لا تضاهيها أيّ دولة أخرى في العالم، تتراجع عن مواقفها الخاطئة، في حين تتمسك كوبا في مواقفها المبدئية، وهذا التطور إنْ دلّ على شيء فإنه يدل على حدود قوة الدول مهما امتلكت من عناصر القوة.

لا تزال قيم الاستقلال والحفاظ على المصالح الوطنية بما ينطوي عليه ذلك من مبادئ هي أقوى بكثير من عناصر القوة إذا استخدمت هذه القوة بشكل غاشم وعلى غير وجه حق. وما آلت إليه علاقات الولايات المتحدة بكوبا تأكيد قاطع على صحة هذا القانون الموضوعي في العلاقات الدولية.

تدمر

- شكّل دخول وحدات «داعش» إلى تدمر تتويجاً لسلسلة خسائر أصابت مواقع الجيش السوري منذ دخول «جبهة النصرة»، بدعم تركي، إلى جسر الشغور وإدلب وسقوط مواقع في ريف اللاذقية وحماة والغاب بيد الجماعات المسلحة.

- منذ شهور يُنجز الجيش السوري انتصارات متدحرجة فيستعيد الأرياف المحيطة بحلب واللاذقية وحماة وحمص ودرعا وصولاً إلى معركة تدمر.

- قاتل الجيش السوري «داعش» في ريف حلب الجنوبي والشرقي لكنّ معركة تدمر تختلف جذرياً. فـ«داعش» قدم دخوله إلى تدمر ومحاولة ربطها بالقلمون وأرياف حمص كمحور يشبه تواجد «داعش» في الرقة ودير الزور.

- انتصار الجيش السوري وحلفائه في تدمر يُسقط مقولة التخلّي الروسي، حيث لعبت القوات الجوية الروسية دوراً بارزاً في المعركة، ويقطع النقاش حول تواجد حزب الله الذي كان دوره حاسماً في هذه المعركة.

- تدمر تعلن بداية الحرب المفصلية لحسم مصير «داعش» ضمن إطار تعاون دولي تسعى إليه روسيا وتقدم تعاونها مع الجيش السوري وحزب الله والمستشارين الإيرانيين كنموذج قابل للتكرار في الرقة وسواها لإثبات أنّ هزيمة «داعش» أمر ممكن.

- الحوار السياسي لا يمنع الحرب على الإرهاب.

التعليق السياسي

بروكسل وزمن الإرهاب في أوروبا

■ جهاد أيوب

بعد انفجارات بروكسل أصبح واضحاً أنّ أوروبا تعيش اليوم زمن الانفجارات الإرهابية المتنقلة والمستديمة، وهي عاجزة عن حماية نفسها، وانّ السياسات الأوروبية المدارة من اميركا التي تسيّر خططها الامنية لمكافحة الارهاب وتحدّد دورها متورّطة مع الارهاب حتى العمق، فهي التي شجّعت العناصر التكفيرية ان تتجمّع في عواصمها لتذهب إلى سورية، واول راية لـ«داعش» رفعت في عواصمها، خاصة في بروكسل المدينة الأهمّ في توليد وتدريب الدواعش، وإرسالهم إلى بلادنا، لذلك مع كلّ انفجار ستستنفر أوروبا ومن ثم تنتظر الانفجارات المقبلة دون حسم الوضع على أرضها!

وحتى لا يظلّ الكلام يحاوره الكلام لا بدّ للفرد والمجتمع الأوروبي أن يسأل لماذا تقع الانفجارات الإرهابية في بلاده؟ ولماذا اعتبر إعلامه انّ من يقاتل في سورية معارضة؟ ولماذا سياسة الأنظمة الأوروبية تغطي مشاريع «داعش»، وتتستّر على وجوده في بلادهم؟

من حق الشعوب الأوروبية المهمّشة والمسجونة في كذبة إعلامها الموجّه والممول والمملوك بغالبيته من قطر والسعودية أن تطرح الكثير من الاسئلة المشروعة، وأهمّها حول التدابير الأمنية التي اتخذت بعد انفجارات باريس، ولماذا فرنسا رفضت إعطاء بلجيكا بعض المعلومات عن الإرهابيين، وعدم حماس باريس للتعاون الأمني أوروبياً؟

كما أنّ الأمن الأوروبي لديه الدلائل القاطعة بأنّ هذا الارهاب يموّل من السعودية وتركيا وبعض الدول الأعرابية وبغطاء أميركي وبدعم «إسرائيلي»، ومع ذلك استمرت سياسة أوروبا بدعم سياسة هذه الدول، وتقديم المكافآت لها في جميع المحافل الدولية... إذاً، كيف لأوروبا محاربة الارهاب وهي المتطرفة في دعمه؟

وعلى المجتمع الأوروبي ايضاً ان يحمّل الإعلام الأوروبي المسؤولية الأهمّ في تغاضيه عن استمرارية الأنظمة الأوروبية بدعم الإرهاب سياسياً واجتماعياً وعسكرياً.

إعلامهم أعور الطرح يستغبي أناسه، ويأخذهم إلى التطرف، فمنذ اندلاع الحرب في سورية وهو يزوّر الحقائق ويلمّع صور الإرهابيين ضدّ الدولة السورية، ويخترع القصص والروايات، ويغض النظر عن جرائم السعودية وتركيا والموالين لهما هناك، لا بل وصل التطرف في هذا الإعلام إلى اعتبار التفجيرات التي وقعت في عواصمهم وقعت بسبب غيرة الارهابيين من نمطية عيشهم والتسامح الذي يعيشونه دون الأخذ بالاعتبار أنّ للآخر طريقة حياة!

الإعلام الأوروبي بغالبيته هو جزء من التستر على حقيقة الإرهاب من خلال المساهمة في دعم الشخصيات السياسية الأعرابية والتركية الداعمة للجماعات الإرهابية، لا بل تكرّم في أوروبا دون أيّ انتقاد لسياسة التكريم!

الإعلام الأوروبي الذي ينساق خلف إعلام أميركا لا ينتقد هذه الاخيرة، ويتطرّف لسياستها في المنطقة، ويذوب فيها كما لو كان أجيراً لديها، رغم انّ القاصي والداني يدرك انّ أوروبا أصبحت متأمركة، وتدور في فلك العمّ سام، ولا قدرة لديها على أخذ القرار دون الرجوع إلى أميركا، ونظراً إلى هذا الواقع أوجدت وبسرعة في اوروبا الاحزاب المتطرفة على حساب كذبة اليمين الاوروبي، وهذا الاخير صورة منسوخة عن يسارها!

لم يعد في أوروبا اليوم مساحة لشعارات الماضي لا في إعلامها ولا في سياسيّيها وسياستها، ولم تعد تعير أيّ اهتمام للرأي العام، هي مسكونة بدكتاتورية سلطة المال، وهذه السلطة ستوصل إلى تصادم داخلي بين الرأي العام المهمّش ونظام حكم سلطة المال و«داعش» الأوروبي، أقصد بدأ الشارع الاوروبي يدرك أهمية تطرّفه، والتطرّف سيولد الإرهاب مما سيتقاطع مع إرهاب «داعش» وأخواتها على عكس ما يصوّره الإعلام الأوروبي، ولا عجب إذا انطلقت بعد فترة عمليات إرهابية من مواطنيين أوروبيين داخل أوروبا ضدّ جماعات وأحياء يسكنها عرب ومسلمون، وقد تصل إلى مراكز حكومية أوروبية تتبنّى حماية «داعش»، وسياستها تخضع لسلطة بيوت المال، وتسير في دعم السعودية وتركيا حيث منابع المال الارهابي والخطط الداعشية، والذوبان بالقرار الأميركي!!

استرداد العروبة

د. رفعت سيد أحمد

● مما لا شك فيه أنّ (العروبة) كانتماء وهوية لقرابة الـ400 مليون إنسان يعيشون على رقعة أرض تمتدّ على أكثر من 13 مليون كم2 (تحديداً 13.333.296 كم2 هي المساحة الإجمالية لـ22 دولة عربية)، إنها هوية تعاني اختطافاً، وارتباكاً شديدين، منذ اندلاع ما سُمّي بـ«ثورات الربيع العربي»، التي ثبت الآن أنها لم تكن كلها ثورات، فبعض ما لمع لم يكن ذهباً؛ بل كان تدميراً في الهوية وتفكيكاً للدول المركزية، أكثر منه إصلاحاً أو تغييراً نحو الأفضل.

● إنّ هذا «الاختطاف للعروبة» الذي أتى نتيجة أسباب عدة بعضها داخلي متجذر، والآخر خارجي طارئ أو طامع، ترتبت عليه أثمان باهظة الكلفة، سواء على مستوى «الاستقرار السياسي» الذي أضحت غالب بلدان الوطن العربي تفتقده، أو «التنمية الاقتصادية» التي تراجعت معدّلاتها إلى حدّ كبير، أو أشواق الوحدة العربية بأبعادها السياسية والاقتصادية المختلفة، والتي كادت أن تصبح حلماً بعيد المنال، في أجواء ما بعد تلك الثورات.

● صحيح لم تكن تلك «الثورات» السبب الوحيد ولكنها كانت أحد العوامل التي أدّت إلى ذلك الاختطاف للعروبة، كهوية وأمل.

● فإذا كان الحال كذلك (2015) فما العمل لكي نستردّ تلك الهوية المختطفة بفعل عوامل معقدة، ومتراكمة لعقود، نحسب أنّ الإجابة المباشرة والموضوعية على هذا السؤال، نقول أنّ «استرداد العروبة» يتطلب استراتيجية شاملة لإعادتها؛ عبر مواجهة صحيحة للتحديات الرئيسية الجديدة التي أدّت إلى فقدانها أو خطفها، ويمكن محورة أبعاد تلك الإستراتيجية المنشودة في الآتي:

أولاً: يأتي أول التحديات ممثلاً في عملية مواجهة الإرهاب الملتحف زيفاً بالدين، والذي تعدّ ظاهرة (داعش) كتنظيم عابر للحدود، وكأفكار تكفيرية رافضة للحياة وللانتماء العربي أو الوطني بإجمال، نموذجاً لها؛ إنّ الدلائل التي رشّحت بعد دخول تيارات الإسلام السياسي على الثورات المتحالفة مع المخطط الأميركي الغربي، في صفقات معقدة لسرقة تلك الثورات وتحويلها عن بوصلتها الحقيقية في أغلب البلاد التي ابتليت بهم، تؤكد أنّ ثمة نتائج مدمّرة أتت، أبرزها ذلك الافتعال المأزوم لصراع العروبة مع الإسلام، تلك القضية القديمة التي تتجدّد، ولكن هذه المرة بالدم عبر «داعش» وأخواتها، وكأنّ الانحراف الحادّ عن جوهر الثورات العربية الصحيحة، ليتحوّل أغلبها إلى عمليات إرهاب وقتل وفوضى سياسية وإنسانية شاملة، إنّ هذا التحدّي أثر سلباً على «العروبة» كهوية وانتماء، ومطالب عادلة في الحرية والمساواة، وطغى الإرهاب المتأسلم في سورية والعراق وسيناء (مصر) وليبيا، وانشغلت تلك البلاد – نخباً وشعوباً – بمواجهته، وانشغل معها باقي العرب، فتراجعت «العروبة»، وأضحى الطريق إلى استعادتها في تلك البلاد وحولها يمرّ عبر مواجهة حادّة مع ظاهرة «الإرهاب المعولم» تلك، وبدون هذه المواجهة، ستظلّ العروبة، فعلاً ماضياً، وحلماً غابراً لأجيال، عاصرت «الفكر القومي» وشهدت بمرارة لحظات تراجعه تحت سيف الإرهاب.

إنّ أيّ مواجهة جادّة لظاهرة الإرهاب «الداعشي» تلك، تحاول أن تفصل بين البلاد المبتلاة به، وتتعامل بمكيالين في المواجهة، حين تواجهه مثلاً في العراق ولا تواجهه في سورية أو ليبيا أو سيناء، فإنّ ذلك يمثل خللاً كبيراً في استراتيجية المواجهة العربية – والعالمية – للإرهاب في منطقتنا العربية. إنّ المواجهة ينبغي أن تكون شاملة وبمعيار واحد وليس بعدة معايير، وأن يكون الهدف من تلك المواجهة هو استرداد روح العروبة الذي سلبه هذا الإرهاب ويحاول القضاء عليه.

***

ثانياً: لا عودة حقيقية للعروبة من رحلة خطفها المتراكم عبر السنين إلا بإعادة وضع (فلسطين) في قلب أجندة تلك العودة؛ حيث فلسطين؛ القضية والأرض، هي قطب الرحى بالنسبة لقضايا العروبة على اختلافها وامتداداتها منذ الأربعينات من القرن الماضي، وحتى اليوم.

فالقضية المركزية للأمة العربية كانت ولا تزال وفقاً لفهمنا وثقافتنا العروبية، ووفقاً للواقع؛ هي فلسطين، إنّ التاريخ ينبئنا بأنّ انكسارات المشروع القومي ومسيرة العمل العروبي تعود في أحد أبرز أسبابها إلى التآمر الغربي – الصهيوني على الأمة بسبب فلسطين، وما الحروب المتتالية من العام 1948 مع الكيان الصهيوني إلا مؤشر حيّ على ذلك، لقد توقفت عمليات التنمية والحريات السياسية والثقافية

> **لا عودة حقيقية للعروبة من رحلة خطفها المتراكم عبر السنين إلا بإعادة وضع فلسطين في قلب أجندة تلك العودة حيث فلسطين القضية والأرض هي قطب الرحى بالنسبة لقضايا العروبة**

بسبب حالة الحرب ومزاجها، الذي ظلّ سائداً في المنطقة منذ نهاية الأربعينات وحتى يومنا هذا، وحتى عندما بادرت بعض الدول (مصر السادات مثالاً) في عقد اتفاقات سلام مع الكيان الصهيوني، كان المردود السياسي والاقتصادي على قضايا الأمة وفي مقدّمتها قضية (العروبة) سلبياً، حيث تشتّتت الإرادات وخلقت الفتن العربية – العربية على خلفية هذا السلام الوهمي (هكذا أكدت مسيرة العدوان الصهيوني، بعد تلك الاتفاقات، على لبنان وفلسطين وسورية وغيرهم).

إنّ استعادة العروبة كهوية... إذن لا بد أن تمرّ عبر استعادة فلسطين كقضية تمثل للعرب والمسلمين قضية حق، وعدل، وردّ لعدوان تاريخي دام قربة السبعين عاماً.

***

ثالثاً: استرداد العروبة – أيضاً – لن يتحقق دونما العمل العربي المشترك، سواء أسميناه بحلم الوحدة العربية الاقتصادية والثقافية والسياسية أو بأيّ مسمّى آخر، وذلك لأنّ حجم المعاناة التي يعيشها الإنسان العربي في غالب الأقطار العربية؛ تفرض ضرورة تلك الوحدة وحتمية السعي إليها في كافة المجالات، وإلا أصبح الحديث عن العروبة مجرّد وهم، وليس حتى «حلم» ولقد كُتبت مئات الأبحاث حول أهمية تلك الوحدة على الصعد المختلفة (الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية والإعلامية إلخ...) ورغم وضوح حقيقة (الحاجة) العربية المشتركة لها، إلا أنها لم تتحقق بل أُستبدلت بمعارك وفتن وصراعات عربية – عربية أشدّ فتكاً وأكثر كلفة من الصراع العربي ـ الصهيوني.

● إنّ الأرقام التي تناشد من بيدهم قرار الوحدة والعمل العربي المشترك، صارخة وواضحة، فهذه الثروة النفطية العربية التي يذهب خيرها إلى بنوك تجارة السلاح في الغرب وإلى الأنماط الاستهلاكية للتبعية بأنواعها المختلفة، هذه الثروة التي تكاد الآن تتبدّد، تحتاج إلى إعادة توجيه إلى البلاد العربية الأشدّ فقراً وما أكثرها، وإذا ما علمنا أنّ حجم المستثمَر من البنية العربية من ثروات العرب لا يتجاوز 10 مليار دولار سنوياً قياساً بقرابة الـ800 مليار دولار الموضوعة في بنوك الغرب لاستثمارها هناك، فإنّ الأمر يحتاج إلى تحرك سريع لعلاج الخلل، وإذا علمنا أنّ 24% فقط من الأرض الزراعية العربية هي المزروعة بالمياه المروية والباقي يعاني من الجفاف والإهمال لعدم وجود أموال تدعم التنمية الزراعية وتحمي الأرض التي تموت، وإذا أضفنا إليه أنّ حوالى 83 مليون عربي لا يحصلون على مياه شرب نظيفة وفقاً لتقرير المجلس العربي للمياه، فإنّ هذا أيضاً يحتاج إلى قرار سياسي واع بالمخاطر، وإذا علمنا أنّ نسبة الأمية في الوطن العربي قد وصلت إلى 30%، فإنّ هذا مؤشر سلبيّ على حال الأمة التي تريد أن تنهض وتساير العصر، وتواجه الخطر الإرهابي، والخطر الإسرائيلي ومؤامرات اللاعبين الإقليميين والدوليين، ونفس الأمر يُقال عن أزمات التعليم والحريات والثقافة والسياحة وغيرها من المجالات التي لن تنهض إلا بالعمل العربي المشترك والجادّ، فلا عروبة إذن من غير هذا العمل!

***

رابعاً: ولكي نستردّ (العروبة) المختطفة أو المهدّدة بالموت، لا بدّ من أن تعيد النخبة (الحاكمة والفاعلة ثقافياً وسياسياً) نقد أخطائها التاريخية، وعدم العيش في عالم افتراضي من صناعتها، وأن تلتحم أكثر وبقوة مع الواقع المُعاش، وأن تنتقح على العالم بفضاءاته الأخرى التي تتجاوز (الغرب)، وتذهب إلى أميركا اللاتينية بثوراتها الوطنية وروحها الاستقلالية الجديدة القريبة إلى حدّ الحميمية مع قضايا العروبة وفلسطين، وإلى الصين وروسيا والفضاء الأفريقي على اتساعه وثرائه وعمقه الاستراتيجي للوطن العربي.

إنّ العروبة العائدة – بإذن الله – لا بدّ وأن تعي نخبتها تلك الفضاءات، وأن تعمل عليها ومن خلالها وبذلك يتحقق المردود الحقيقي للاستقلال الوطني والقومي الذي هو جوهر العروبة الحقة.

***

إنّ «العروبة» – ختاماً – ليست خياراً، لنا فيه حق الرفض أو القبول، ولكنها – في ظني ومن واقع قراءة متعمّقة للتاريخ العربي المعاصر – قدر، والقدر لا فكاك منه.

● إنّ العروبة كقدر لهذه الأمة الممتدّة عبر الجغرافيا والتاريخ يتطلب لتنهض مجدّداً، الإيمان الحقيقي بها، واليقين بأنّ الاعتصام بها في عواصف هذا الربيع العربي، هو منجاة لأجيال قادمة قادرة إذا ما وفرنا لها البيئة الصحيحة للنهوض والثورة، أن تنهض مجدّداً، وأن تحقق ما لم تحققه الأجيال الراهنة، من عزة وكرامة واستقلال؛ وتلك هي قيم العروبة الحقة. والله أعلم.

E – mail : yafafr @ hotmail. com

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتميّز العنصري*

■ رفيق حاج

لما كان من الأساسي ان تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني إذا أريدَ للبشر ألا ينظروا آخر الأمر إلى اللياذ بالتمرّد على الطغيان والإضطهاد. «من مقدمة الشرعة العالمية لحقوق الإنسان».

1 – مداخلة في التعريف

من البديهي أنّ كلمة تميّز وتمايز هي التفاضل واختلاف الشيء عن الآخر حتى أنها اختلاف المعايير والموازين والمعاملة بين البشر قد جعلت الخلافات أحياناً حادة في تفسير هذا المدلول وقد وضع عشرات من الباحثين والمفكرين ومن الأدباء عدة مفاهيم مختلفة وأحياناً متطابقة في تفسير هذا المدلول الإستعلائي.

وأصبحت حالة التفاضل الإستعلائي بين البشر كأفراد أو كمجموعات أو كجماعات أو متحدات أو مجتمعات أو أمم علة تمييزية أدّت إلى حروب أبادت حضارات وثقافات وشعوب.

من الطبيعي وجود اختلاف بين الفرد والفرد كاختلاف البصمة في الإبهام أو حتى البصمة الجينية «DNA». وقد ينعكس ذلك على الجماعات البشرية في مختلف مكونات الكرة الأرضية في اختلاف اللون أو العنصر أو العرق أو الدين والمعتقد والبيئة والأخلاق والطبقات، ولكن رغم أنّ الفلسفات القديمة والحديثة والأديان دعت بمعظمها إلى تكريم النفس البشرية، كالقول الكريم «وقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البرّ والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضّلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلاً» (صدق الله العظيم).

فإنّ النفس البشرية فضلت التفضل الذاتي على التكريم للآخر فمن هنا ربما تكون قد نشأت العنصرية كعامل تفضيلي وتعصّبي أدّى في كثير من الأحيان إلى صراع غايته إلغاء الآخر أو الحط من وجوده وكرامته ولدينا الكثير من الأمثلة من تاريخ البشرية وحضاراتها السابقة، وبالأخص في بلادنا كنتائج للغزو والاستعمار الإستبدادي.

2 – في إختلاف معايير تطبيق القوانين الدولية ومقارنتها تاريخياً

وقد حاولت لفت النظر أثناء دورات معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين إلى توضيح مسألة اختلاف المعايير في تفسير حقوق الإنسان وفي اختلاف المعايير أيضًا في تطبيق قوانين المعاهدات الخاصة بالحق الإنساني ومواثيقهما حتى أن رئيس الصليب الأحمر الدولي إعترف في أثناء محاضرته بوجود الإختلاف في تطبيق معايير الحقوق العامة لمواثيق الأمم المتعلقة بحقوق الإنسان في الشرق الأوسط. بل انه اعترف بوجود قوانين عرفية سابقة لمواثيق الأمم المتحدة كانت أفضل من هذه المواثيق غير المطبقة.

كما اعترف أكثر من باحث بالدورة الحالية لمعهد حقوق الإنسان المنعقدة في نقابة المحامين في بيروت بوجود جرائم عنصرية ترتكبها الدول الكبرى لا يمكن معاقبتها عليها رغم أنّ مراكز الأمم المتحدة والهيئات المختصة لحقوق الإنسان تقع فيها مما يشكل عنصرية بحق غير أبناء هذه الدول التي تحفظ لحكوماتها وشعوبها حق التفوّق والحياة الكريمة دون غيرهم.

وحيث انّ اختلاف القيم واختلاف المبادئ واختلاف طبيعة النوع البشرية الشكلية والخارجية أدّت إلى احتكار حق التفاضل لمصلحة كل فئة تظنّ أنها مبدعة ومتفوّقة وانّ عنصرها أو لونها أو ذريتها هي الأعلى من غيرها حتى أباحت لنفسها إلزام بقية الأنواع البشرية بالتسليم بأنها «شعب الله المختار» أو أنّ العنصر الأدبي هو المتفوّق أو أنّ وجودها على الكرة الأرضية هو سبب نشوء الكون.

ومع ذلك ظلت الشعوب القديمة حتى قبل الميلاد تحافظ على الكائن البشري عبر «القوانين العرفية» ومجموعة الشرائع المكتوبة المتبقية كشرائع نينوى والبحر الميت وبابل وحمورابي والمكتشفات الحديثة لأوغاريت وماري وايبلا والمسلوبات المدوّنة في متاحف فرنسا والمانيا من حفريات بعلبك وجبيل وصور وبيروت وبغداد. إضافة إلى المدوّنات الموجودة في إهرامات مصر والمسلة الحقوقية الفرعونية القديمة ومدوّنات الحقوق الوضعية لديانات شرق آسيا والهند إضافة إلى الشرائع السماوية في الانجيل المقدّس والقرآن الكريم إضافة إلى القوانين العرفية في الحروف التي سجلها التاريخ عن شعوبنا القديمة.

ولكن عقلية التسلط والاستبداد والعنصرية التي واكبت الصراعات على السلطة في العالم أدّت إلى كوارث بسبب «طبائع الاستبداد» المخالفة لكل آراء الفلاسفة والمفكرين والحقوقيين، وحتى لرجال الدين المتنوّرين، بل انّ النكبة الكبرى أنّ هؤلاء المثقفين أصبحوا للأسف أدوات في مسايرة الاستبداد المؤدّي إلى العنصرية والتمايز الذي يحاول إلغاء الآخر.

ورغم أنّ المعايير الأوروبية ومعايير هيئة الأمم المتحدة كانت ولا تزال تدعو إلى تطبيق قوانين الحقوق الفردية للإنسان فإنها أيّ هذه الدول والحكومات كانت ولا تزال لا تقيم أيّ وزن للحقوق الفردية والجماعية والمجتمعية لغير الدول العميلة أو السائرة في نطاق مشروعها السياسي بحجة الحضارة الأوروبية والعنصرية المغلفة بطابع التفاضل والتميز للسيطرة على موارد العالم الثالث وظلت مشاريع السلام والتعاون مشاريع عقائدية سياسية إما بحجة الديمقراطية أو بحجة السلام العالمي أو بحجة حقوق الإنسان الأوروبي في السيطرة على موارد النفط وموارد الأدمغة أو موارد المواد البشرية والأولية في العالم من أجل حفظ التفوّق النوعي حتى بالغذاء والدواء والعلم وغير ذلك من مقومات الحاجات البشرية لمصلحة من؟ لمصلحة هذه الأمم الكواسر التي أرهقت الكرة الأرضية بحروبها منذ الحرب اليونانية والفارسية والرومانية والمغولية وحتى الحربين العالميتين الأولى والثانية مروراً بالفتوحات المختلفة حتى أصبحت المواثيق الدولية مواثيق المنتصرين حتى على الشعوب والدول، التي لم تدخل الحروب.

3 – في استكمال التمييز العنصري

انّ الحروب هي التي تكشف مدى عنصرية الفئات التي تتربّى على مخالفة حقوق الإنسان والقيام بأعمال تمييز عنصري ولدينا أمثلة كثيرة في الحروب الأهلية والحرب «الإسرائيلية» على لبنان والمشرق العربي من فرز المناطق وقتل الأطفال والشيوخ وكلّ البشر بالحصار أو بالدمار الشامل أو بالأوبئة والتعديل الجيني للمواد الغذائية والحروب النفسية والإعلامية الإفتراضية.

أما في السلم فإنّ التمييز العنصري يتخذ طابع ممانعة الآخرين من نيل حقوقهم وهناك الكثير من الأمثلة التي يتاجر بها ومعظمها يتمّ بوضع الحواجز بين مختلف العناصر والفئات والطوائف وتقسيم البيئة الطبيعية للأوطان والاستيلاء على عناصرها الاستراتيجية من مواد أولية وحقوق وسيادة.

4 – مناقشة بعض الحلول

وحتى نتمكن من إزالة الفوارق والخلافات بين البشر لا بدّ من إيجاد منظومة مفاهيم وسلوك وليس فقط منظومة قوانين وبنود غير قابلة للتطبيق إلا بالاستبداد والتسلّط والاستعلاء العنصري أو الاحتلال العسكري.

> **عقلية التسلط والاستبداد والعنصرية التي واكبت الصراعات على السلطة في العالم أدّت إلى كوارث بسبب «طبائع الإستبداد» المخالفة لكلّ آراء الفلاسفة والمفكرين والحقوقيين ورجال الدين المتنوّرين**

وحيث مفهوم أنّ المدرسة المادية الجدلية قد نشأ بالتحالف مع مفهوم الليبرالية الروحية لتقاسم العالم بالحروب بينهما بعد إنشاء قواعد ناظمة على غير محور الانسجام لمصلحة البشرية وضدّ الأعراف التي كرّستها المبادئ العامة المتعارف عليها، وقد سبّب هذا الصراع والتحالف السلبي والبارد كوارث للبشرية وللبيئة الطبيعية للكرة الأرضية عبر التاريخ.

وحيث أنّ الحق بالحياة والحرية والاحترام وإزالة الحواجز والحصار عن بقية شعوب الكرة الأرضية هو واجب للأقوياء وحق للشعوب المستضعفة أو الضعيفة فإنني اعتقد أنّ البشرية يجب أن تلغي كلّ مفاعيل القوانين التي نشأت بسبب هذه الحروب والصراع على تقاسم النفوذ، وتطبيق القوانين التي ابتدعتها على شعوب الآخرين مثلما تطبّقها على شعوبها وتترك لهم مجال الحرية والتطوّر وإنشاء نظمهم دون اختلاق حروب داخلية للسيطرة على ثوراتهم وثرواتهم.

على صعيد هذا الشأن فإنني اقترحت بموجب دراسة قدّمتها إلى لجنة منع التطبيع مع العدو «الاسرائيلي» وحق العودة شرعة عالمية لحق المقاومة في نقابة المحامين واتحاد المحامين العرب، وعلى صعيد حرية الاختيار فإنني قدّمت إلى اللجنة الخاصة بتعديل قانون الانتخابات في لبنان «لجنة الأستاذ فؤاد بطرس» اقتراح استقتاء وإحصاء القاعدة الناخبة وإيجاد نظام داخلي لعملية الانتخاب، إضافة إلى اعتماد النسبية في أية عملية أو شكل انتخابي برلماني، واعتماد الأكثرية الانتخابية في انتخاب مجلس الشيوخ كحق طبيعي يمنع الاستعلاء والتفاضل والعنصرية الطائفية السياسية في لبنان لاستخلاص مبادئ عامة تفيد هذا الموضوع كفكرة للتجانس والانسجام الحقوقي.

ومن الحلول المقترحة عالمياً لتطبيق الأعراف والقوانين التي تحفظ حقوق الإنسان والنوع البشري بمختلف بيئاته وثقافاته إنشاء مجلس شعبي عالمي موازٍ لمجلس الهيئات الرسمية والدولية وهيئات الأمم المتحدة على الأقلّ في المؤسسات اللاحكومية التابعة للأمم المتحدة ويكون لها مجتمعة حق التصويت والفيتو بالأكثرية النسبية.

إعطاء الحرية بالتقاضي أمام أية هيئة قضائية أو تحكيمية في كافة الجرائم التي تطال الحقوق الأساسية والتعويض على المتضرّر بعد إعادة حقوقه الممكنة أمام الهيئات القضائية المتفرّعة عن المجلس الشعبي العالمي. واعتماد مبدأ الاستفتاء في المعادلات التي تسبق الانتخابات وتقرير المصير. وإزالة الحواجز العلمية عن كلّ الشعوب والامم وإلزام الدول الكبرى بتعويض الشعوب عن المظالم التي ألحقتها بالغير وتطبيق القوانين الدولية عليها قبل غيرها. واعتماد قاعدة قيم جديدة موحدة السلوك والعرف روحياً – مادياً للإنسان – المجتمع وليس فقط للفردانية الشخصانية. والحق الفعلي لتقرير مصير الشعوب بالحرية والمساومة لنظام عادل جديد استفتائي نسبي متمدن – مدرحي على قاعدة التفاعل لا التفاضل المؤدّي للحروب والتمييز بين الأمم.

5 – اقتراح نظام عدالة إقليمي وعربي متمّم للعدالة الدولية

بما أنّ اعتماد حق تقرير المصير لمجموع الأمم المتقاربة جغرافياً – تاريخياً يكون بإنشاء مجالس موحدة الاتجاه الثقافي الحقوقي لمن تشاء شعوبهم في توحيد مصالحها كإنشاء وتطوير اتحاد دول عدم الانحياز وتفعيل دور المصالح المشتركة أو مجلس دول المشرق العربي وتفعيل دور الجامعة العربية في رعاية شعوبها في هذه المصالح المشتركة وتكريس حق التقاضي في إنشاء نظام العدالة والاقتصاد والأمن العربيين والسماح بإنشاء محكمة عدل عربية وفقاً لمنظومة ميثاق هذه الجامعة الذي تأسّس عام 1945 دون السماح حتى الآن بتفعيل حق هذه الشعوب والمؤسسات العربية في الدفاع الحقوقي والمصلحي المشروعين بدلاً من استباحة مصالح وموارد هذه الدول لكافة الاتجاهات الاستكبارية والاستبدادية العالمية، وكنت قد تقدّمت باقتراح لتنشيط دور العدالة باستحداث محكمة عدل عربية مستقلة عن وزارات العدل ولكن هذا الطموح قد تطيح به مجموعة هذه الدول، فأقترح أن يتمّ السعي أولاً لقيام نظام عدالة عربية مختلط كهيئة عامة مؤلف من:

أولاً: وزراء العدل العرب

ثانيًا: مجموع الرؤساء القضاة الأول لكلّ دولة عربية

ثالثًا: رؤساء نوادي القضاة

رابعًا: رؤساء جمعيات القضاة المتقاعدين

خامسًا: نقباء المحامين الحاليين والسابقين إضافة إلى الرئيس والأمين العامل لاتحاد المحامين والعرب ومساعديهم.

سادسًا: رؤساء مجالس حقوق الإنسان في الجمعيات الرسمية المعترف بها.

سابعًا: مجلس حقوق الإنسان التابع لجامعة الدول العربية.

ثامنًا: رؤساء النيابات العامة التمييزية في كلّ دولة عربية وعمداء كليات الحقوق.

تجتمع هذه الهيئات كهيئة تأسيسية عامة وتنتخب من بينها مجلساً أعلى للقضاة العرف كلّ ثلاث سنوات مداورة وعند فقدان النصاب أو وفاة أيّ قاض، ويحق للهيئة العامة صلاحية التصويت لتعديل النظام وإنشاء المحاكم.

تحدّد عدد درجات محكمة العدل العربية بثلاث درجات.

تحدّد عدد الغرف الناظرة بأنواع النزاعات الممكن حصولها مثلاً:

أ ـ تعيين محكمة خاصة بحقوق الإنسان.

ب ـ تعيين محكمة خاصة بالنزاع حول الحدود وترسيمها والمشاكل الإقتصادية معاً.

ج ـ تعيين محكمة خاصة لمحاكمة الرؤساء والملوك.

د ـ تعيين مجلس أعلى للتحكيم العربي مهمته رعاية التحكيم العام بين الدول وحق الرقابة على الاستفتاءات والانتخابات وصيانة معايير الاتفاقيات والعقود.

هـ ـ إعلان بيروت مركزاً لمحكمة العدل العربية بمختلف هيئاتها وإعطاء الحصانة العدلية والديبلوماسية لكلّ قضاتها والعاملين فيها وإنشاء قوة ردع عربية لحماية مؤسسات وأفراد وقرارات هذه المحكمة.

وفي الختام أشكر معهد حقوق الإنسان ومؤسسة فريدريك ايبرت رعايتها هذه الدورة، واقترح إقامة ورشة عمل لدراسة مبادئ سلوكيات